استراتيجية التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي
– دراسة مقارنة الإمارات، الجزائر 1990–2016–

د.جديدن لحسن المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت – الجزائر djelehcen@yahoo.fr

أ.مراد اسماعيل المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت – الجزائر mor_sma2011@yahoo.fr

ملخص

تهدف الورقة البحثية إلى دراسة اثر تقلبات اسعار النفط على الاداء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، من خلال التطرق لمختلف نظريات التنمية الاقتصادية الحديثة واستراتيجيات التنويع الاقتصادي، ودراسة مقارنة (قياسية وتحليلية) لأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي ومؤشرات التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية لدولة الجزائر والإمارات، توصلت الدراسة إلى وجود اثر سلبي لتقلبات أسعار النفط على النمو في القطاع الصناعي والزراعي إلى الناتج الداخلي الخام، وهو اقل انخفاضا في دولة الإمارات العربية نتيجة الارتفاع النسبي لدرجة التنويع الاقتصادي ونسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج الداخلي الخام.

كلمات مفتاحية: نظريات ومؤشرات التنمية الاقتصادية، أسواق النفط، مؤشرات التنافسية، إستراتيجية التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري والإماراتي.

تصنيف JEL: O11، O13، O23، Q43، O57.

Abstract

The paper aims to study the effect of oil price fluctuations on economic performance and economic development, Through the study of modern economic theories of development and economic diversification strategies, And compare the impact of oil price fluctuations on economic performance and indicators of development in Algeria and the United Arab Emirates, reached the study of the existence an impact Negative of oil price volatility on GDP growth in the industrial and agricultural sector, which is lower than a decline in the United Arab Emirates Because of the high degree of economic diversity and the high proportion of non-oil exports in GDP.

Keywords: theories and indicators of development economic, the oil markets, competitiveness indicators, economic diversification strategies, Algeria and the UAE economy.

JEL classification: O11 , O13, O23 , Q43 , O57.

مقدمة:

تباينت وتيرة الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة بين الانتعاش والركود، وارتبطت بعدم استقرار مؤشرات الأسواق المالية وتقلبات أسعار النفط التي تعتبر مصدرا رئيسيا لتقلبات الدورة الاقتصادية، حيث ترتبط مؤشرات الأداء الاقتصادي في العديد من الدول بالتطورات التي تحدث في أسواق النفط والغاز الدولية، ويشار إلى أن معدلات النمو للدول العربية المصدرة للنفط سجلت انخفاضا مقارنة بالسنوات السابقة تراجع فيه الإنتاج بالأسعار الجارية بحوالي 10 إلى 20 في المائة (نوزاد عبد الرحمان، حسن ابراهيم، 2008)[1].

تشير الدراسات الاقتصادية الى وجود أثر سلبي لتقلبات أسعار النفط على القطاعات الاقتصادية الأخرى (المرض الهولندي) وعلى الأداء الاقتصادي بصفة عامة عند انخفاض أسعاره، وقد أصبح لزاما على الاقتصاديات النفطية الاستفادة من الإيرادات النفطية لتنويع اقتصادياتها ومواجهة الصدمات النفطية، وقد انتهجت دولة الإمارات العربية إستراتيجية التنويع الاقتصادي منذ سنوات طويلة مكنتها من مواجهة اثر الأزمة النفطية وانهيار أسعار النفط، حيث يؤكد سيف هادف الشامسي مساعد المحافظ لشؤون السياسة النقدية والاستقرار النقدي في المصرف المركزي، قدرة الاقتصاد الإماراتي على مواصلة مسيرة النمو والازدهار خلال السنوات المقبلة واستيعاب المتغيرات المتسارعة في بيئة الاقتصاد العالمي، وقال إن دولة الإمارات حققت نجاحا كبيرا في مختلف مجالات التنويع الاقتصادي، حيث زاد نصيب الأنشطة غير النفطية عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن نسبة قطاع النفط والغاز الطبيعي أصبحت تقل عن 40%، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الدولة حوالي 1.5 تريليون درهم في سنة 2014.

إن عوامل نجاح برامج التنمية في الدولة تحققت نتيجة سهولة الأعمال، إذ جاء ترتيب الدولة في هذا المؤشر الصادر عن البنك الدولي 23 عالميا (محمد سعد عميرة ، 2002)[2]، بينما جاء ترتيبها في مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في المرتبة 12، مما يدل على قدرة الاقتصاد الإماراتي على مواجهة الصدمات الخارجية، أبرزها تأكيد صندوق النقد الدولي أن الدولة لديها احتياطي ضخم في شكل أصول أجنبية فأي عجز مالي محتمل لا يمثل أي مشكلة». كما أكد البنك الدولي أن أغلب الدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي لديها احتياطي مالي ضخم يمثل درعاً واقيا من شأنه أن يساعدها على تحمل الصدمات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، من دون الحاجة إلى تعديلات كبيرة في مستويات الدين أو الإنفاق على البنية التحتية (تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010، 2012)[3].

تشير بعض التقارير إلى أن الجزائر من أكثر البلدان تضررا بتداعيات الأزمة النفطية وانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى اقل من 30 دولار للبرميل، فلحد الآن تمكنت آلية صندوق ضبط الموارد (الذي قدر رصيده في

سنة 2014 بحولي 59 مليار دولار) من تغطية العجز الموازني الذي فاق 46 مليار دولار وهي غير قادرة على تغطية العجز على المدى الطويل في حال استمرار انخفاض أسعار النفط دون مستوى 100 دولار الذي يعتبر السعر التوازني للميزانية، وهو السعر التقديري الواجب تحقيقه لضمان توازن الميزانية بكافة نفقاتها التي تشمل ميزانية التسيير والتجهيز، حيث تشير التوقعات إلى ان الأزمة النفطية ستستمر لخمس سنوات قادمة. وفي ذات السياق وتبعا للتقرير الصادر عن المركز الوطني للإعلام والإحصائيات وعن وزارة المالية فقد تراجعت صادرات الجزائر ب 40 بالمائة (37,787 مليار دولار سنة 2015 ، مقابل 62,886 مليار دولار سنة 2014)، بينما تراجعت الواردات ب 11 بالمائة (51,501 مليار دولار سنة 2015 مقابل 58,58 مليار دولار سنة 2014) نتيجة عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني والتقليص من التبعية للخارج مما يزيد من عمق الأزمة في انتظار العودة إلى المديونية الخارجية لتغطية العجز المتوقع في ميزان المدفوعات (تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية ، 2016)[4].

إشكالية الدراسة

ما هو اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والإماراتي؟ وما مدى نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في البلدين؟

فرضيات الدراسة

- ضعف استراتيجية التنويع في الاقتصاد الجزائري والاماراتي.
- وجود اثر سلبي قوي للصدمة النفطية على الأداء الاقتصادي الجزائري و اثر ضعيف على أداء الاقتصاد الإماراتي.
- التنافسية العالمية ومؤشر الحوكمة من أهم عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

تعرضنا في هذه الدراسة إلى أهم الأدبيات النظرية الخاصة بنظريات النمو الاقتصادي واستراتيجية التنويع، وإسقاط هذه المحددات على دراسة تطبيقية بعرض التجربة الناجحة للاقتصاد الإماراتي ومقارنته بإمكانيات الاقتصاد الجزائري وسبل الاستفادة من التجربة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

1- أدبيات الدراسة:

نستعرض في أدبيات الدراسة أهم نظريات التنمية الاقتصادية الحديثة التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي ومحدداته وندرجها كما يلي:

1-1 **إستراتيجية الدفعة القوية:** تطرق Paul Rosenetien إلى أن الخروج من حالة التخلف يكمن في إعطاء دفعة قوية من الاستثمارات ورؤوس الأموال قادرة على نقل الاقتصاد من الجمود إلى النمو، فقد قام بتشبيهه الاقتصاد بالطائرة التي لا يمكنها التحليق جوا إلا بسرعة فائقة تدفعها للارتفاع من الأرض إلى الجو، وتؤيد هذه النظرية تجارب

دول الخليج العربية كالإمارات العربية والسعودية التي استغلتا المداخيل النفطية في إعطاء دفعة قوية خلال السبعينات حققت للاقتصاد القومي عملية الانتقال السريع من مرحلة الجمود إلى مرحلة الانطلاق.

تعود مبررات هذه النظرية إلى عدم قدرة تجزئة الاستثمارات الرأسمالية (المشروعات الاستراتيجية والمشروعات المكملة)، وأفضلية عدم تجزئة دالة الطلب فالمشروع المنفرد يرتبط بعدم القدرة على بيع منتجاته، بالإضافة إلى انخفاض عرض الادخار وعدم استجابته للتغير في أسعار الفائدة نتيجة انخفاض الدخل الفردي، وقد تعرضت النظرية لانتقادات أهمها هو عدم قدرة الدول النامية توفير موارد مالية وبشرية غير عادية تمكنها من تخصيص قدر كبير من الاستثمارات لتحقيق تلك الدفعة القوية والوفاء بها، وتركز هذه الاستراتيجية على الصناعات الخفيفة الاستهلاكية دون الاهتمام بالصناعات الثقيلة (كبداني سيد احمد، 2013)[5].

1-2 **إستراتيجية النمو المتوازن:** تعتبر هذه النظرية لكل من (اسماعيل محمد بن قانة، 1999)[6] Arthur Lewis, Paul N. Rosenstein-Rodan, Ragnar Nurkse, Raúl Prebisch من الأعمال الأولى المقدمة في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وتقوم على تحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات حتى يكون نموها متوازناً من خلال:

- التوازن في توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، الخدمات) لضمان التوازن في النمو العام للاقتصاد فالدول تحتاج التنوع في كل القطاعات الاقتصادية فإهمال قطاع معين على حساب قطاع أخر يضر بالتنمية الاقتصادية.
- التوازن في توزيع الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية داخل القطاع الواحد، فتنويع مصادر الإنتاج والدخل يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتقليل المخاطر من خلال الاستثمار في مختلف المجالات والاستفادة من توسيع حجم السوق بصفة عامة بتعدد مجالات الإنتاج والاستثمار. ويتطلب تحقيق هذا الهدف دفعة قوية قد سبق التطرق لها والتي تحتاج موارد ضخمة لتحقيقها (مصطفى بن ساحة، 2011)[7].

1-3 **إستراتيجية النمو غير المتوازن:** تقوم على الانتقادات الموجهة لاستراتيجية النمو المتوازن لما يتطلبه من إنفاق استثماري كبير فوق طاقة الدول المتخلفة النامية, قدم "فرانسو بيرو" 1955 وجهة نظر أخرى للتنمية تمثلت في إستراتيجية النمو غير المتوازن, ترى وجوب الاهتمام بمنطقة جغرافية معينة لها ميزات اقتصادية ووفرة في عوامل الإنتاج قادرة على تحريك عجلة النمو كقطاع أكثر أهمية في تصحيح الاختلال في الهيكل الإنتاجي وامتصاص البطالة، وسرعان ما تلتحق المناطق الأخرى بالمناطق الاقتصادية.

قدم هيرشمان Hirchman نظريته النمو عن طريق عدم التناسب و أنه ليس من الضروري أن يكون الاقتصاد في حالة توازن أثناء عملية التنمية فالعلاقات التبادلية تنحصر بين القطاعات القائدة وتطويرها يؤدي إلى نمو عام للاقتصاد

الوطني، وقد ركز على أهمية الاستثمار في رأس المال الاجتماعي الذي يشجع على الاستثمار في قطاع رأس المال الإنتاجي (قنادزة جميلة، 2011) [8].

انتقدت هذه الإستراتيجية من حيث أنها لم تتم في إطار خطة اقتصادية شاملة تسعى لتعظيم العائد الاقتصادي للاستثمارات في ظل انسجام الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للبلد.

1-4 **الإستراتيجية المناسبة للظروف:** يرتبط اختيار إستراتيجية التنمية تبعا للظروف المناسبة للدولة، فالدفعة القوية تعتبر الحل الأمثل لمشكلة التخلف, والنمو المتوازن يتطلب توفر الموارد اللازمة لتحقيقه وتنمية كل القطاعات، أما النمو غير المتوازن فهو الاختيار في حالة عدم توفر الدفعة القوية و الموارد الكبيرة اللازمة لتحقيق النمو المتوازن.

ومن هنا نتوصل إلى أن اختيار إستراتيجية التنمية لا يخضع لنظرية أو إستراتيجية بذاتها، وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وعلى الأخص حالة هيكل البناء الأساسي.

1-5 إستراتيجية التصنيع:

اهتمت بعض الدراسات الاقتصادية في التنمية بإعطاء الأولوية لصناعات السلع الوسيطية والثقيلة كحل لمشكلة التخلف الاقتصادي والتركيز على تجارب الدول المتقدمة في التنمية الصناعية وتصحيح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد، ومن ابرز الاستراتيجيات المتبعة في الدول النامية لتنمية صناعتها هي:

- إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات: تقوم هذه الإستراتيجية على إحلال الواردات الخاصة بمنتجات صناعية يتم إنتاجها محليا بدلا من استيرادها والتركيز على تصنيع المواد الخام والسلع الاستهلاكية الخفيفة، وقد تبنتها العديد من دول أمريكا اللاتينية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ومعظم الدول العربية غير النفطية، ويرتبط نجاح الاستراتيجية بالقدرة التنافسية للسلع المحلية والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة (محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، 2011) [9].

- إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير: هي إستراتيجية مكملة للاستراتيجية الأولى تعتمد على تقديم منتجات ذات جودة عالية وقدرة تنافسية عالمية، وذلك باختيار عدد من الصناعات الناجحة وتحفيزها محليا من حيث الضرائب والتمويل والإجراءات، اتبعتها دول النمور الأسيوية تهدف إلى إحلال أسواق عالمية كبيرة مكان أسواق محلية صغيرة وتحقيق الكفاءة والنمو من خلال منافسة حرة تسمح بتوفير العملات الأجنبية وتحسين وضعية الميزان التجاري (غالم عبد الله، تيمجغدين عمر، 2014)[10].

2- تقييم إستراتيجية التنويع وأثرها على الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات والجزائر:

2-1 الطريقة والإجراءات:

اعتمدنا في دراستنا على مقارنة الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات العربية والجزائر خلال الفترة 1990 – 2015 وأثر تقلبات أسعار النفط عليها، وقد تم انتقاء معايير المقارنة بناءا على مؤشرات التنويع الاقتصادي ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

سنقوم باختبار قياسي لإمكانية وجود المرض الهولندي و أثر أسعار النفط على التنمية الاقتصادية ونمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية، والمعطيات مأخوذة من إحصائيات صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، الديوان الوطني للإحصاء خلال الفترة 1990-2015 وهي معطيات سنوية خاصة بالناتج الداخلي الخام PIB، أسعار النفطOIL ، الإيرادات الجبائية RT، نسبة القطاع الصناعي إلى الناتج الداخلي الخام IND، نسبة القطاع الزراعي إلى الناتج الداخلي الخام AGR، نسبة قطاع النقل والاتصالات إلى الناتج الداخلي الخام TRA، وقطاع السياحة إلى الناتج الداخلي الخام TOUR.

تمثلث منهجية التقدير في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات ثم تقدير العلاقة باستعمال نماذج شعاع الانحدار الذاتي للنماذج التالية:

– النموذج الأول يدرس اثر تغيرات سعر النفط على نسبة التغير في الإيرادات العامة و نسبة التغير في الناتج الداخلي الخام.

– النموذج الثاني يدرس اثر تغيرات سعر النفط على نسبة نمو القطاع الزراعي، الصناعي، السياحة وقطاع النقل إلى الناتج الداخلي الخام.

– النموذج الثالث يدرس اثر تغيرات سعر النفط على نسبة التغير في الصادرات والواردات إلى الناتج الداخلي الخام.

تمثلت نتائج اختبار الجذور الأحادية ل ADF و PP في أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة ومتفاضلة من الدرجة الأولى، مما يسمح لنا بتقدير العلاقات بين التفاضل الأول للمتغيرات باستعمال طريقة المربعات الصغرى ونماذج شعاع الانحدار الذاتي.

2-2 نتائج التقدير:

أ- تغيرات أسعار النفط وأثرها على الناتج الداخلي الخام والجباية العامة:

يعتمد الاقتصاد الجزائري كنظيره الإماراتي على المداخيل النفطية التي ترتبط طرديا مع نمو الناتج الداخلي الخام والإيرادات العامة للدولة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: تطور أسعار النفط والناتج الداخلي الخام والإيرادات العامة.

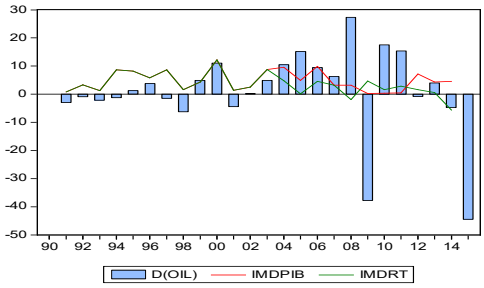

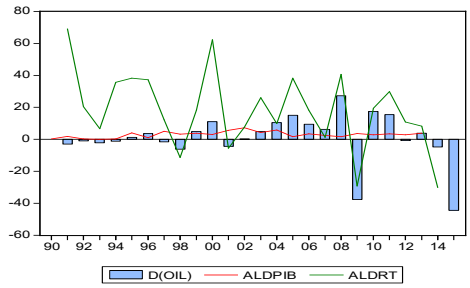

AL: الجزائر MI: الإمارات D(oil): التغير في أسعار النفط، DPIB: نسبة التغير في الناتج الداخلي الخام، DRT: نسبة التغير في الإيرادات العامة

المصدر: احصائيات موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS ووزاة المالية، وتقارير صندوق النقد العربي.

يبين الشكل مدى حساسية كل من الناتج الداخلي الخام والإيرادات الجبائية للتغيرات في أسعار النفط في الدولتين، إلا أن درجة الحساسية أكثر ارتفاعا في الجزائر والمفسرة بقوة اثر التغير في أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام والإيرادات العامة ، وان الاقتصاد الإماراتي أكثر تنوعا وقدرة على مواجهة الصدمات النفطية.

الجدول رقم 01: تقدير اثر تغيرات أسعار النفط على كل من الناتج الداخلي الخام والإيرادات العامة

الإمارات		الجزائر		
D(IMDRT)	**D(IMDPIB)**	**D(ALDRT)**	**D(ALDPIB)**	
0.037715 1.07101 [-0.03521]	0.0578219 1.04508 [-0.05533]	-9.48421114 5.32354 [-1.78156]	0.2784418 0.45960 [0.60583]	**C**
0.07936 0.08717 [-0.91039]	0.070362 0.08506 [0.82716]	1.934511 0.42520 [4.54955]	-0.0539733 0.036710 [-1.47026]	**D(OIL)**
0.03796	0.0315523	0.50858	0.09754	**R-squared**
007842	0.014564	0.48400	0.0524	**Adj. R-squared**

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

تبين نتائج التقدير:

- تبعا لمعامل التحديد للنموذج المقدر (0.09 - 0.031) عدم وجود معنوية لأثر تغير أسعار النفط على التفاضل الأول لنسبة التغير في الناتج الداخلي الخام لكل من الجزائر (اثر سلبي ضعيف) والإمارات (اثر ايجابي ضعيف).

– وجود اثر ايجابي (1.93) لتغير أسعار النفط على التفاضل الأول لنسبة التغير في الإيرادات العامة في الجزائر (معامل التحديد 0.508)، وهذا يدل على الاثر المباشر لا سعار النفط على الايرادات العامة للدولة نتيجة اعتمادها على الجباية النفطية.

– عدم وجود معنوية لأثر تغير أسعار النفط على التفاضل الأول لنسبة التغير في الإيرادات العامة في الإمارات (معامل التحديد 0.037)، أي ان اسعار النفط ليس لها اثر على الايرادات العامة فهي منوعة ولا تقوم على الجباية النفطية.

ب– التنويع الأفقي و الرأسي على مستوى القطاعات:

عملت كل من الجزائر والإمارات على تنويع مصادر الدخل والإنتاج في اقتصادها الوطني، من خلال تحسين المناخ الاستثماري وتحفيز الاستثمار الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية، وعليه سنقوم بدراسة اثر تقلبات أسعار النفط والإيرادات النفطية على قطاع الصناعة، الفلاحة، السياحة والنقل والاتصالات.

فيما يخص الاقتصاد الجزائري أظهرت النتائج انخفاض مستمر في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام من 1990 إلى 2008 بالرغم من الارتفاعات المستمرة في أسعار النفط، حيث كان أثرها سلبيا على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وارتفعت النسبة في كل القطاعات مع أول صدمة كبيرة في أسعار النفط أواخر سنة 2008، ويفسر هذا بضعف أداء البرامج التنموية لتنويع الاقتصاد الجزائري الذي بدا يعرف تحسنا في الاداء بعد الازمة المالية العالمية.

أما بالنسبة للاقتصاد الإماراتي، فقد عملت الدولة على تنويع اقتصادها قبل سنوات التسعينات حيث نلاحظ ارتفاع مستمر في نسبة نمو القطاعات الاقتصادية ونسبتها في الناتج الداخلي الخام، والتي عرفت تراجعا من سنة 2000 إلى غاية 2008 التي تميزت بارتفاع أسعار النفط الذي كان له أثرا عكسيا على القطاعات الاقتصادية الأخرى، ثم تحسن أدائها مع الأزمة المالية وانهيار أسعار النفط في 2008.

الشكل رقم 02: اثر تقلبات أسعار النفط على نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام

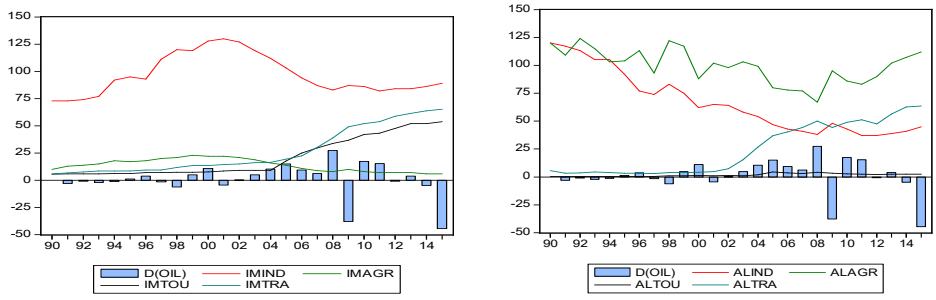

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

الجدول رقم 02: تقدير العلاقات باستعمال نماذج شعاع الانحدار الذاتي

Adj. R-squared	R-squared	D(OIL)	C		
0.106	0.144	0.018 0.009 [1.967]	0.0636 0.1373 [0.463	**D(ALTOU)**	**الجزائر**
0.294	0.323	-0.232 0.069 [-3.317]	-2.77 1.034 [-2.683]	**D(ALIND**	
0.223	0.256	-0.465 0.165 [-2.815]	0.129 2.442 [0.052]	**D(ALAGR)**	
0.225	0.257	0.1428 0.0505 [2.827]	2.177 0.746 [2.916]	**D(ALTRA)**	
0.095	0.133	-0.166 0.088 [-1.8807]	0.800 1.306 [0.612]	**D(IMIND)**	**الامارات**
0.162	0.197	-0.051 0.021 [-2.378]	-0.110 0.320 [-0.343]	**D(IMAGR)**	
0.031	0.072	0.0451 0.033 [1.337]	1.881 0.499 [3.765]	**D(IMTOU)**	
0.033	0.0093	-0.017 0.038 [-0.4667]	2.396 0.564 [4.242]	**D(IMTRA)**	

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

وتبين نتائج التقدير:

– حسب معامل التحديد نلاحظ عدم معنوية كل النماذج المقدرة لأثر تغيرات أسعار النفط على التفاضل الأول لنسبة القطاعات الاقتصادية إلى الناتج الداخلي الخام لكل من الإمارات والجزائر.

– وجود اثر سلبي لتقلبات سعر النفط على نسبة القطاع الصناعي والزراعي إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر، واثر ايجابي ضعيف على قطاع السياحة والنقل والاتصالات.

– وجود اثر سلبي ضعيف لتقلبات سعر النفط على نسبة القطاع الصناعي، الزراعي والنقل والاتصالات إلى الناتج الداخلي الخام في الإمارات، واثر ايجابي ضعيف جدا على قطاع السياحة.

ت- تنويع الإيرادات العامة للدولة:

سعت كل من دولة الإمارات العربية والجزائر على تنويع إيراداتها المالية حيث توضح الأرقام نجاح دولة الإمارات في زيادة الإيرادات العامة وتنويعها كما هو مبين في الشكل، فارتفاع الإيرادات العامة لكل من دولة الجزائر والإمارات من 2002 إلى غاية 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ما يفسر اعتمادها بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية التي تجاوزت 50 % في كلتا الدولتين، لتنخفض الإيرادات العامة في 2008 اثر الصدمة النفطية وانهيار أسعار النفط لترتفع مرة أخرى إلى غاية 2013.

الشكل رقم 03: تطور الإيرادات العامة للفترة 2002 -2013 بالجزائر والإمارات

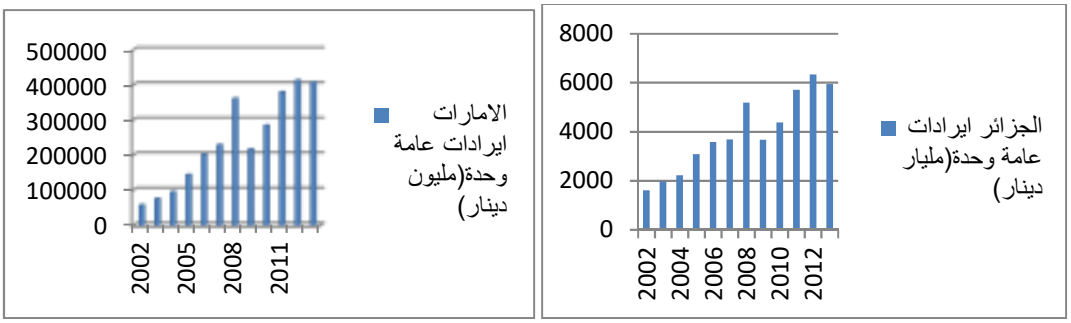

المصدر: احصائيات موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS ووزاة المالية، وتقارير صندوق النقد العربي.

لقد تمكنت دولة الإمارات من تنويع إيراداتها خارج الضريبة التي تجاوزت 15% في 2004، في حين أنها لا تتعدى 3 % بالجزائر كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: توزيع الإيرادات العامة في الجزائر والإمارات خلال للفترة 2002 -2013

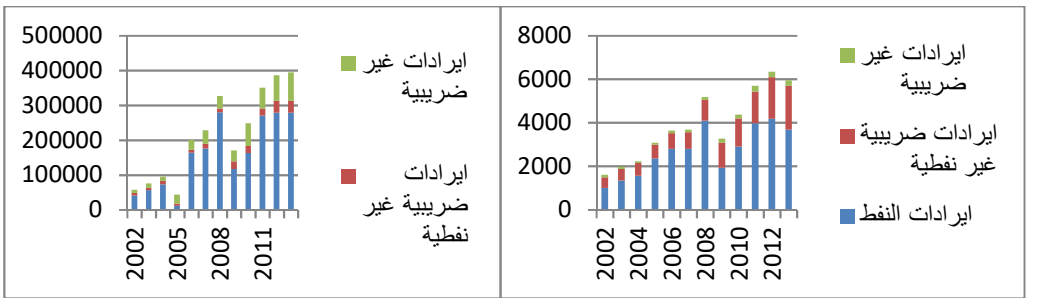

المصدر: احصائيات موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS ووزاة المالية، وتقارير صندوق النقد العربي.

ث- تنويع الصادرات والواردات:

سنقوم بدراسة درجة التنويع في الصادرات غير النفطية لكل من الجزائر والإمارات العربية ويبين الشكل أن النسبة تجاوزت 20% من إجمالي الصادرات لدولة الإمارات، بينما لم تتجاوز نسبة 5 % من الصادرات الإجمالية في الجزائر لتنخفض إلى اقل من 1% منذ 2008 كما هي مبينة في الشكل التالي.

الشكل رقم05: نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات في الجزائر والإمارات

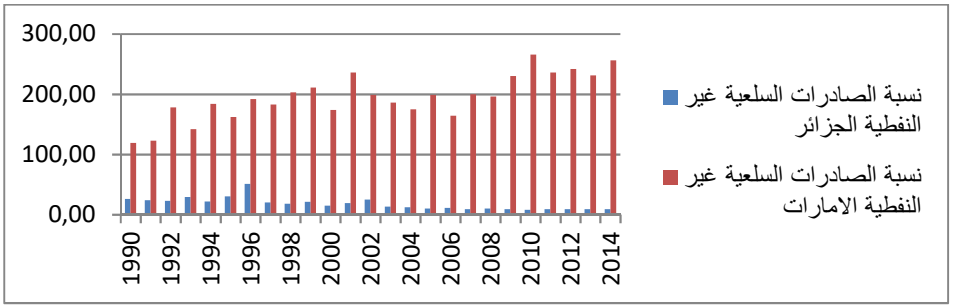

المصدر: احصائيات موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS ووزاة المالية، وتقارير صندوق النقد العربي.

أما فيما يخص الواردات مقارنة بالصادرات غير النفطية التي لا تتجاوز 5% في الجزائر حيث أن أغلبية الواردات يتم تغطيتها بالصادرات النفطية مما يؤدي إلى فقدان الاحتياطات الأجنبية في مدة قصيرة في حالة الصدمة النفطية، في حين تجاوزت النسبة 30% في الإمارات العربية الذي يفسر تنوع الصادرات خارج المحروقات و وقدرة دولة الإمارات على مواجهة صدمات النفط لفترة طويلة، كما نلاحظ ارتفاع الميل الحدي للاستيراد بدولة الإمارات، حيث تجاوزت نسبة الواردات إلى الاستهلاك العام 13%، في حين لم تتعدى النسبة 5% في الجزائر وهذا راجع لارتفاع الدخل الفردي بدولة الإمارات وميله نحو الرفاهية واستهلاك التكنولوجيا المتطورة.

الشكل رقم06: نسبة الصادرات غير النفطية إلى الواردات ونسبة الواردات من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر والإمارات

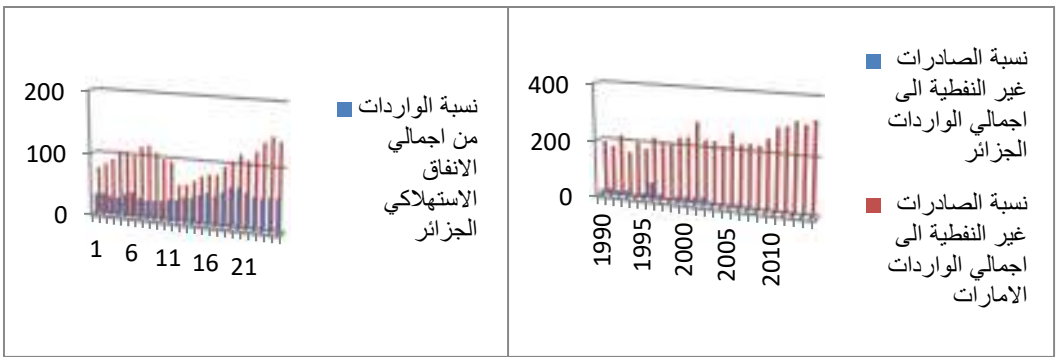

المصدر: احصائيات موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS ووزاة المالية، وتقارير صندوق النقد العربي.

خاتمة

ضـعف أداء الاقتصـاد الوطني وعدم قدرته على تنويع الاقتصـاد والخروج من التبعية النفطية، بالرغم من البرامج التنموية الضـخمة التي مسـت كل القطاعات الاقتصـادية، ويعود ذلك لعدم إتباع إسـتراتيجية تنموية واضـحة المعالم والأهداف، وغياب مؤشرات الحوكمة وضعف مؤشرات التنافسية، حيث بينت الدراسة:

- تؤثر تقلبات سعر النفط سلبيا على نسبة نمو القطاع الصناعي والزراعي إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر، واثر ايجابي ضعيف على قطاع السياحة والنقل والاتصالات.
- تعتبر درجة التنويع في الصـادرات غير النفطية من إجمالي الصـادرات ضـعيفة حيث لم تتجاوز نسـبة 5 % من الصـــادرات الإجمالية، وبالنســـبة للواردات مقارنة بالصـــادرات غير النفطية لم تتجاوز 5% ، فأغلبية الواردات يتم تغطيتها بالصادرات النفطية مما يؤدي إلى فقدان الاحتياطات الأجنبية في مدة قصيرة في حالة الصدمة النفطية،
- وجود اثر ايجابي لتغير أسعار النفط على التغير في الإيرادات العامة، حيث أن الإيرادات الجبائية النفطية تمثل حوالي 60 % من الإيرادات العامة.

كما يشير تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2016 إلى ترتيب الجزائر[11]:

- المرتبة 100 دوليا و10 عربيا في ترتيب الدول لتقرير التنافسية العالمية.
- المرتبة 153 دوليا و 15 عربيا في ترتيب الدول في تقرير بيئة الأعمال 2014.

في حين تمكنت دولة الإمارات العربية من تحســين قدرتها التنافســية وتنويع اقتصــادها تدريجيا في أغلبية القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي نظرا لطبيعة المناخ، فقد ساعدتها المداخيل النفطية الضخمة والتعداد السكاني الصغير والحوكمة الراشدة في بناء إستراتيجية تنموية تهدف إلى تنويع وتنمية الاقتصاد على المدى الطويل والخروج من التبعية النفطية، وتبين الدراسة التطبيقية:

- ضعف اثر تقلبات سعر النفط على تطور نسبة نمو القطاع الصناعي، الزراعي، السياحة والنقل والاتصالات إلى الناتج الداخلي الخام في الإمارات.
- عرفت درجة التنويع في الصـادرات غير النفطية من إجمالي الصـادرات ارتفاعا ملحوظا لتتجاوز نسبة 20 % من الصـادرات الإجمالية في 2004، كما تجاوزت نسبة الواردات مقارنة بالصـادرات غير النفطية 30% ، ويفسـر هذا تنوع الصادرات خارج المحروقات وقدرتها على مواجهة صدمات النفط لفترة طويلة
- عدم وجود معنوية لأثر تغير أسعار النفط على التغير في الإيرادات العامة.

كما يشير تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2016 إلى ترتيب الإمارات:

- المرتبة 19 دوليا و02 عربيا في ترتيب الدول لتقرير التنافسية العالمية.

➢ المرتبة 23 دوليا و الأولى عربيا في ترتيب الدول في تقرير بيئة الأعمال 2014.

أما فيما يخص التوصيات:

– ضرورة إشراك كافة المتعاملين الاقتصاديين للقطاع الخاص، العام وكذا الشراكة الأجنبية في حل الأزمة وتنويع الاقتصاد الوطني.

– تنظيم لقاءات اقتصادية ثنائية مختلطة في الجزائر و في الخارج تهدف إلى إبرام اتفاقيات تعاون اقتصادي لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر.

– تنويع الاقتصاد وإعطاء الأهمية لتفعيل دور القطاع الصناعي، الفلاحي والسياحي كقطاعات رائدة في تنمية الاقتصاد الوطني، والعمل على تشجيع الصناعة الغذائية والتحويلية .

– إعطاء الأولوية للمنتوج الوطني وتثمين قطاع المناجم، واستغلال الغاز والبترول الصخري والطاقات المتجددة.

– التركيز على المقاولة الوطنية في المرحلة الراهنة و تشجيع المؤسسات المصغرة و المتوسطة.

– تحرير القطاع المالي وتفعيله من خلال السماح بقيام بنوك إسلامية ومؤسسات تأمين إسلامية وفتح رأس مال المؤسسات العمومية.

– العمل على تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، فنجاح برامج التنمية ترتبط بتعزيز الحكم الراشد ومحاربة الفساد.

الهوامش

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي (2008) "التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات" اللجنة الدائمة للسكان، قطر، ص 49 .

[2] محمد سعد عميرة (2002) " اقتصاد دولة الإمارات العربية –الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية" مجلة التعاون الاقتصادية بين الدول الاسلامية، الامارات، ص 7-18.

[3] تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2005-2010 (2012) " إدارة التخطيط ودعم القرار قطاع شؤون السياسات الاقتصادية" الإمارات العربية المتحدة 63-69.

[4] صندوق النقد العربي (جانفي 2016) تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية الصادر عن صندوق النقد العربي، ص21.

[5] كبداني سيد احمد (2013) " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية وقياسية" اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر ص64-66.

[6] اسماعيل محمد بن قانة (1999) " اقتصاد التنمية: نظريات – نماذج – استراتيجيات" دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ص32-34.

[7] مصطفى بن ساحة (2011) " اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" رسالة ماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، ص97-102.

[8] قنادزة جميلة (2011) "الجباية البترولية في الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 235-239.

[9] محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف (2011) " التخطيط والتنمية الاقتصادية" دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، ص53-54

[10] غالم عبد الله، تيمجغدين عمر (2014) " أثر إستراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية" مجلة الواحات للدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، ص66.

[11] صندوق النقد العربي (جانفي 2016) تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية الصادر عن صندوق النقد العربي ، ص 8-11.